



الرقم : م ١/٢٠١٢
التاريخ : ١٢/٣/٢٠١٢

السادة هيئة الوراق المالية المحترمين

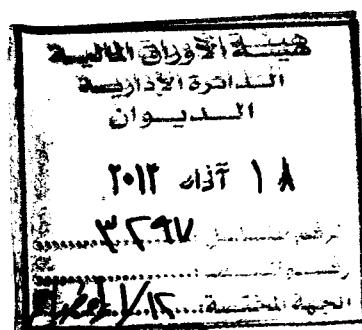
تحية طيبة وبعد،

نرفق لكم محضر اجتماع الهيئة العامة العادي بتاريخ ١٠/٣/٢٠١٢، لإجراء اللازم وايادعه في
ملف الشركة.

وتفضلو بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس الإدارة

سفيان إبراهيم سرطاوي



محضر اجتماع الهيئة العامة العادي
لشركة فيلايفيا الدولية للاستثمارات التعليمية
المساهمة العامة المحدودة

٢٠١٢/٣/١٠

عملاً باحكام المادة رقم ١٦٩ ورقم ١٧١، من قانون الشركات رقم ٢٢ لعام ١٩٩٧ ، وتعديلاته وبناء على الدعوة التي صدرت عن مجلس ادارة الشركة بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٨ ، للمساهمين لعقد اجتماع الهيئة العامة العادي للشركة لبحث جدول الاعمال المرفق بالدعوة ، أعلن رئيس مجلس الادارة عن بدء الاجتماع مرحبًا بالسيد محمد المفلح ممثل مراقب عام الشركات الذي أعلن أن الجلسة قانونية حيث حضر (١٣٦) مساهمًا من أصل (٢٨) مساهمًا بالشركة يمثّلون (٢١٠، ٢٢٣، ٧) سهماً بالاصالة وعدد (٦٤٨، ٣٣٩، ٦٤٨) سهماً بالوكالة بمجموع (٨٥٨، ٥٦٢، ١٠) سهماً من أصل رأس المال الشركة المدفوع والبالغ (١٥،٠٠٠،٠٠٠) خمسة عشر مليون سهم، أي بحضور يساوي (٧٠٪) من رأس المال المكتتب به، كما حضر جميع أعضاء مجلس الادارة وممثل مكتب المهنيون العرب / مدقق حسابات الشركة، وتأكد من ارسال الدعوات للمساهمين والنشر وفق احكام القانون.

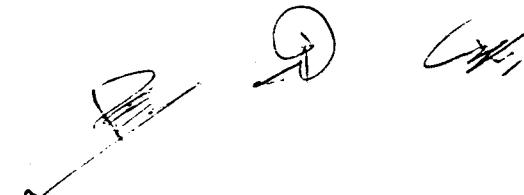
وقد رحب السيد سفيان سرطاوي رئيس مجلس الادارة بالسادة المساهمين ، وعيّن المهندس ياسين سرطاوي ، كاتبًا للجنة ، وكلًا من المهندس سمير عودة والدكتور خليل السيد مراقبين ، وافتتح دمج الفقرات (٤، ٣، ٢)، من جدول الأعمال معاً ابتداءً من الفقرة الخاصة بتقرير مدقق الحسابات فوافقت الهيئة العامة على الاقتراح.

١ - قرأ كاتب الجلسة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق المنعقد بتاريخ ٢٠١١/٣/١٧
ووافقت عليه الهيئة العامة

٢ - قرأ ممثل مدقق الحسابات السيد ابراهيم حموده، تقرير مدقق الحسابات، وصادقت الهيئة العامة عليه بالإجماع

٣ - بدأ الحضور في مناقشة تقرير مجلس الادارة عن أعمال الشركة ونشاطاتها، وما جاء في البندين الثالث، والرابع من جدول الأعمال المطروح، فتساءل الدكتور خليل السيد عن أسباب بقاء اللجنة التنفيذية إلى الآن بعد انتهاء مهمتها أيام تأسيس الجامعة ، كما سُئل عن قطعة الأرض التجارية التي اشتريت على شارع الأردن متهمًا بأن مجلس الادارة دفع فيها مبلغًا أكبر من قيمتها التي ادعى أنها لا تزيد على (منتي الف دينار)، وقد أجاب مذكورون مراقب الشركات بأن على من يريد الشكوى على قرارات مجلس الإداره تقديم طلب من حملة ما لا يقل عن ١٥٪ من أسهم الشركة لمراقب الشركات فيقوم الأخير بإجراء اللازم طبقاً للقانون.

على السؤال عن اللجنة أجاب عضو المجلس السيد ياسين سرطاوي، بأن اللجنة التنفيذية منبثقة عن مجلس الأمانة وهي تساعد رئيس الجامعة منذ التأسيس وحتى الآن في الشؤون الإدارية والاكاديمية كحلقة وصل بينه وبين مجلس الأمانة، وقد أضاف معالي الدكتور مروان كمال ان اللجنة التنفيذية متعارف عليها عالميًا وفي المنطقة وعزز المساهم معالي الدكتور منذر صلاح بأن وجود اللجنة أضافة جيدة للهيكل الإداري بالجامعة.



وأما الأرض فقد تم الاتفاق على بيعها بعد اجتماع الهيئة العامة السابق لمستثمر أردني بسعر (٧٧٥ الف دينار)، شرط حصوله على نسبة تمويل من البنك او شركة تمويل تعمل دون فوائد ربوية وقد فشل بعد منحه مدة طويلة لإيجاد التمويل في الحصول على القدر الذي يحتاج فاعلداً خطياً واعيد له العريون الذي دفعه، وقد أفاد السيد عضو المجلس المهندس عمر أبو الحاج بأنه لا يوجد في منطقة هذه الأرض دونم سكني تقل قيمته عن اربعينه الف دينار فكيف بكلفة الف وستمائة متر مربع تجاري على أربع شوارع في منطقة حيوية محاذية لشارع الأردن وقد بُرِزَ اقتراحات من بعض اعضاء الهيئة العامة ومنهم المهندس ربحي صبح مقرحاً تشكيل لجنة من الهيئة العامة لمساعدة مجلس الإداره في تحديد قيمة الأرض حالياً أو بحث مجالات استثمارها ولم يجر التصويت على الاقتراح.

المساهم الأستاذ عبد الرحيم شنات ممثل كليات مجتمع اربد قدم الشكر لإدارة الجامعة ممثلة برئيسها ومجلس ادارة الشركة لسمعة الجامعة الطيبة، إلا أنه ما زال يعتقد بوجود أخطاء لغوية في التقرير كما في الفقرة التي تتحدث عن تأسيس الشركة عام ١٩٩٠ ، وأنها أساءت وفقاً لقانون الشركات لعام ١٩٩٧ ، وأجيب على ذلك بأنه تم توفيق أوضاع الشركة وفقاً لتعديلات قوانين الشركات المتلاحقة وبقى عام التأسيس هو ١٩٩٠ فطلب إعادة صياغة الفقرة في التقارير المقبلة لظهور ذلك، وقد ابد مندوب مراقب الشركات ما جاء في الرد عن فقرة تأسيس الشركة ، ومن ناحية أخرى تسائل نفس المساهم، عن دور اللجنة التنفيذية وعن بند الديون الباقية على الطلبة وأضاف أن الاجرة التي تتلقاها الجامعه من مستأجرى المقاصف الجامعية قليله، مدللاً على ذلك بدخل احدى الجامعات الخاصة من هذا المصدر، وأجاب رئيس الجامعة بأن أجراً خدمات الطعام لا تقتصر على الرقم المبين باسم ايجار الكافيتريا بل هناك محلات أخرى ضمن بند ايجار المحلات مثل محل الدونتس و محل البيتزا.

السيد سعيد حمام سأل عن الدعم المسجلة على المساهمين والعاملين والطلبة، وطلب فصل ذمم العاملين بالجامعة عن ذمم المساهمين كما سأل عن امكانية زيادة نسبة توزيع الارباح على المساهمين فأجيب، بأن الشركة توزع سنوياً اقصى ما تحقق من ارباح دون ابقاء أي مبلغ كأرباح مدورة، في حين أن معظم الجامعات الخاصة تحقق نسبة كبيرة من أرباحها من الاستثمارات التي تؤسسها أو تساهم بها، وعاد الطلب بأن تزداد نسبة توزيع الارباح الى ٢٠% فأجيب بأن نسبة الارباح لم تصل الى ذلك الرقم .

المساهم الدكتور منذر صلاح سأل عن الخطة المستقبلية وعدم شمول الفقرة الخاصة بذلك دراسة لعدد الطلبة الامثل بالجامعة على ضوء التناقض المستمر في اعدادهم كما قدم بعض المقتراحات مثل تدريس E-learning والتي من شأنها التوسيع الافقى في قبول اعداد كبيرة من الطلبة ، واجاب رئيس الجامعة فشرح صعوبة اجراء دراسات في ضوء تعدد الجهات المسئولة (بين وزارة و مجلس التعليم العالي وهيئة الأعتماد والنقابات المهنية) وتغير القوانين والتعليمات ، كما أفاد بأن الدراسة بالانتساب أو عبر الانترنت غير مسموح بها حالياً في الأردن، وطلب منه تقديم أي اقتراحات فنية تفيد الجامعة لرئيسها أو الى مجلس الادارة.

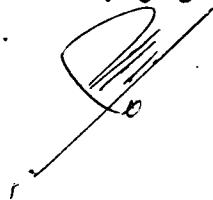


وبعد أن اجىء المساهمون على استفساراتهم، ختم السيد الدكتور أمين الكخن مقترحاً قفل باب النقاش في هذين البندين، والموافقة على البيانات المالية الختامية وتقرير مجلس الإدارة وثني على الاقتراح الدكتور خليل السيد شاكرأ رئيس الجامعة ورئيس مجلس الإدارة على الجهود المبذولة في رفعتها وعلناً ثقته المطلقة فيهما.

- ٤- وافقت الهيئة العامة على توصية مجلس الادارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بقيمة ٢،٤٠٠،٠٠ دينار بواقع ١٦% من رأس المال.
- ٥- اعادت الهيئة انتخاب السادة "المهنيون العرب" لتدقيق حسابات الشركة للعام المالي المنتهي في ٢٠١٢/٣١، وفوضت مجلس الادارة تحديد أتعابهم .
- ٦- أبرأت الهيئة العامة ذمة أعضاء مجلس الادارة وفق القانون.

واختتم رئيس مجلس الادارة الاجتماع شاكراً ممثلاً مراقب الشركات والصادق على حضورهم وثيقتهم في الشركة ومجلس ادارتها وقدم الشكر لمعالي رئيس الجامعة وجهاز الجامعة الاداري والاكاديمي، متمنياً للجميع كل خير ولجامعتنا العزيزة كل تقدم

ممثلاً مراقب الشركات



رئيس الجلسة



كاتب الجلسة

